

الحل النموذجي لامتحان مالية المؤسسة

[13 نقطة]

أولا : الجانب النظري

الجواب الأول : تعاريف المصطلحات موجودة في المحاضرات. [0.5 نقطة لكل مصطلح]

الجواب الثاني : في الميزانية المحاسبية يتم ترتيب عناصر الأصول و الخصوم حسب ترتيب المخطط المحاسبي الوطني (PCN) و بذلك الترتيب لا يمكننا تحليل الميزانية قصد معرفة الوضعية المالية للمؤسسة و لا يمكننا استخدام تلك المعلومات في اتخاذ القرارات المالية، بينما في الميزانية المالية يتم ترتيب عناصر الأصول وفق مبدأ السيولة و يتم ترتيب عناصر الخصوم وفق مبدأ الاستحقاق مع مراعاة مبدأ السنوية في طرفي الميزانية و هذا ما يمكننا من تحليلها و استخدام المعلومات في التحليل المالي و اتخاذ القرارات المالية. [1 نقطة]

الجواب الثالث : مؤشرات التوازن المالي هي :

- رأس المال العامل (FR). [0.5 نقطة]
- احتياجات رأس المال العامل (BFR). [0.5 نقطة]
- الخزينة (TR). [0.5 نقطة]

الجواب الرابع : تنص المادة رقم 10 من القانون التجاري الجزائري على إجبارية كل من الوثيقتين المحاسبيتين : الميزانية و جدول حسابات النتائج. [1 نقطة]

الجواب الخامس : يعتبر قرار الاستثمار خطير لأنه قد يؤدي بالمؤسسة إلى الإفلاس في حالة تعرض الاستثمار إلى الفشل أي صرف الأموال المنفقة دون الحصول على النفقات النقدية المنتظرة، كما يعتبر حتميا لأن المؤسسة مجبرة على مواجهة المنافسة و التغيرات التي تطرأ على بيئتها الخارجية و هذا ما يستدعي اللجوء إلى الاستثمارات، و هذا ما أشار إليه الاقتصادي الفرنسي " Octave Gélénier " من خلال مقولته الشهيرة " عدم الاستثمار يعني الموت البطيء، استثمار سيئ يعني الموت السريع ". [1.5 نقطة]

السؤال السادس : معايير تقييم و اختيار الاستثمارات هي :

- مدة الاسترجاع (DR). [0.5 نقطة]
- القيمة الحالية الصافية (VAN). [0.5 نقطة]
- مؤشر الربحية (IP). [0.5 نقطة]
- معدل المردودية الداخلي (TIR). [0.5 نقطة]

الجواب السابع : المقارنة بين السندات و الأسهم. [1 نقطة]

الأسهم	السندات	
أوراق مالية.	أوراق مالية.	أوجه التشابه
يستفيد صاحب السهم من الأرباح في حالة الربح، و يتحمل جزء من الخسارة في حالة الخسارة.	يستفيد صاحب السند من فوائد بغض النظر عن النتائج المحققة.	أوجه الاختلاف
يمكن لصاحب السهم المشاركة في الإدارة و التسيير.	لا يمكن لصاحب السند المشاركة في الإدارة و التسيير.	

الجواب الثامن : المؤشرات موجودة في المحاضرات. [0.5 نقطة لكل مؤشر]

الجواب التاسع : تصنيف الاختصارات. [0.4 نقطة لكل عمود صحيح]

عناصر الميزانية	وثائق محاسبية	مؤشرات التوازن المالي	معايير اختيار الاستثمارات	مؤشرات الأسواق المالية
CP	TCR	TR	DR	SBF120
DCT		BFR	VAN	CAC40
AI		FR	IP	DAX30
AC			TIR	

التمرين الأول :

[03 نقاط]

نقوم بحساب مدة الاسترجاع في الحالتين و نأخذ الاستثمار الأقل من حيث المدة.

الحالة (01) : $DR = 200.000/670.000 = 3.35$ (ثلاث سنوات و أربعة أشهر). [1 نقطة]

الحالة (02) : $DR = 362.500/1.450.000 = 4$ (أربع سنوات). [1 نقطة]

القرار : نختار الاستثمار الأول و هو الذي نسترجع فيه رأس المال المستثمر في مدة ثلاث سنوات و أربعة أشهر. [1 نقطة]

التمرين الثاني :

[04 نقاط]

1. حساب (FR) و (BFR) و (TR) : [0.5 نقطة لكل مؤشر]

الاسم	الحساب	النتيجة
رأس المال العامل (FR)	$(488950 - 641850) =$	152900
احتياجات رأس المال العامل (BFR)	$(36600 + 147500) - (76200 - 295200) =$	34900 -
الخزينة (TR)	$((34900 -) - 152900) =$	187800

2. حساب نسبة السيولة الحالية و نسبة قابلية التسديد : [0.5 نقطة لكل نسبة]

النسبة	الحساب	النتيجة
نسبة السيولة الحالية	$(295200 / 264000) =$	0.89
نسبة قابلية التسديد	$(937050 / 376000) =$	0.40

3. التعليق على الوضعية المالية للمؤسسة : [0.25 نقطة لكل جزء من التعليق]

- رأس المال العامل (FR) موجب هذا يعني أن المؤسسة تحقق توازنا إيجابيا، أي أنها تمكنت من تغطية أصولها الثابتة بواسطة أموالها الدائمة، إلا أن الفرق بين الأموال الدائمة و الأصول الثابتة كبير جدا لأن الحالة المثلى للتوازن المالي هي أن تغطي الأصول الثابتة بالأموال الدائمة ($FR = 0$) رغم أن هذه الحالة المثلى نادرة الحدوث.
- احتياجات رأس المال العامل (BFR) سالب هذا يعني أن المؤسسة تمكنت من تغطية احتياجات الدورة بموارد نفس الدورة، كما أنها ليست بحاجة إلى رأسمال عامل بل لديها فائض فيه تمول به عناصرها الأخرى.
- الخزينة (TR) موجبة، هذا يعني أن هناك فائض في الخزينة.
- نسبة السيولة الحالية تساوي 0.89 و بالتالي فهي تقترب من الواحد و هذه الحالة غير جيدة لأن هذه النسبة لها حد أعلى و هو 0.3، و هذا معناه أن 0.59 من القيم الجاهزة يجب استعمالها في أصول أخرى لتحقيق فوائد.
- نسبة قابلية التسديد تساوي 0.4 و هي حسنة لأنها تقترب من القيمة المثلى و هي 0.5

و على العموم فإن الوضعية المالية للمؤسسة جيدة لأنها حققت التوازن المالي العام، إلا أنه ينبغي على المسيرين الماليين في هذه المؤسسة أن يستعملوا جزءا من الديون الطويلة الأجل في تمويل الاستثمارات قصد تخفيض رأس المال العامل، كما يجب استعمال جزء من القيم الجاهزة في تمويل بعض الأصول قصد استعمال تلك الأموال.